

الغانم عاد إلى البلاد بعد جولة أسيوية

عاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له إلى البلاد في ساعة متأخرة من ليل أول أمس بعد جولة أسيوية شملت باكستان وكوريا الجنوبية. وكان في استقبال الغانم والوفد المرافق أمين سر مجلس الأمة عادل الخرافي ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير وكل من سفير باكستان وكوريا الجنوبية لدى الكويت والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

التفاصيل (ص03)

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الاثنين
29 رجب 1436
18 مايو 2015
العدد 667

دشتي: أحترم خيارات المجلس في التعامل مع استجواب وزير الخارجية

كذلك خيار إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية أو المناقشة في جلسة سرية.

تفاصيل (ص07)

هذه السرية وإن حصل فهذا قرار المجلس وسأبدي موقفي في الجلسة. من جهته حذر النائب صالح عاشور من كلفة سياسية عالية على السلطين إذا ما تم شطب الاستجواب ورفض عاشور

الاستجواب مضيفاً أن كل الخيارات متاحة وأن كنت أتمنى على المجلس أن يمكنني من مناقشة الاستجواب في جلسة علنية. وسئل دشتي عن موقفه من سرية المناقشة فقال لا أتمنى

المجلس مرزوق الغانم مشيراً إلى أن للرئيس وجهة نظر أحترمها كما أن لدي وجهة نظري. وأوضح أنه حتى الآن لا يوجد تصور نهائي وواضح لآلية التعامل الدستوري مع

الدستورية التي قد يتعامل بها مجلس الأمة مع استجوابه المدرج على جدول أعمال جلسة الغد. وأضاف دشتي في تصريح مقتضب قبيل خروجه من المجلس أنه التقى رئيس

مع اقتراب نظر مجلس الأمة في موعد مناقشة الاستجواب المقدم من النائب د. عبدالحميد دشتي إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أعرب دشتي عن تقديره لكل الخيارات

الإسكانية تجمع الجسار وأبل لتنفيذ المطلاع

أعلن رئيس اللجنة الإسكانية البرلمانية فيصل الكندري عن اجتماع مشترك يعقد الأسبوع المقبل بين وزير الأشغال والكهرباء والماء أحمد الجسار والدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل لبحث آلية تنفيذ مشروع المطلاع والطرق الرئيسية المرتبطة بالمشروع.

تفاصيل (ص06)



عبدالصمد مترنسا اجتماع لجنة الميزانيات خلال مناقشة ربط ميزانية هيئة الاستثمار

الفضل: اصلاح القطاع النفطي يحتاج إلى المواجهة

إلى ذلك يترقب عدد من النواب قرار مجلس الوزراء في اجتماعه اليوم الاثنين بشأن التغييرات في مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية وذلك في ظل تباين وجهة نظر النواب حيث يطالب البعض بوقف تلك التعيينات التي قدمها وزير النفط د. علي العمير خشية النيل من الخبرات في القطاع النفطي وفريق آخر يطالب بتجديد الدماء في النفط.

تفاصيل (ص07)

أكد النائب نبيل الفضل أن إصلاح القطاع النفطي يستحق المواجهة وأن كانت كلفته إيقاف الانتاج البترولي في الكويت لافتاً إلى أن الكويت عاشت 7 شهور يحرق نفلها أمام عيون العالم ومرت من تلك الظرف في الغزو الغاشم وتابع قائلاً: غريب أن نكون الآن في حال سلم ونضع رقابنا في أيادي من يهددوننا بإيقاف النفط وهذه ليست سياسة بل تهديد أممي داخلي من أناس يريدون قطع الشريان الوحيد للدخل في الكويت فهل نسكت له؟

اقتصاديون لـ «الدستور»: المجلس يؤدي دوره باقتدار

الأخير هذا الدور بكفاءة واقتدار حيث أنجز عدداً من التشريعات المهمة نحو استشراف مستقبل متميز للاقتصاد الكويتي والذي يعود نفعه بالخير على المواطنين من حيث رفع مستوى المعيشة وتحقيق متطلباتهم في الرعاية الصحية والتعليمية والإسكان والتوظيف.

ملف «الدستور» (ص10-14)

أكد عدد من النواب لـ «الدستور» أن القوانين الاقتصادية التي أقرها مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الحالي تمهد الطريق لتطوير المجال الاقتصادي في البلاد وتنفيذ جميع المشروعات الواردة في برنامج الحكومة وخطة التنمية ما يجعل الكويت جاذبة للمستثمرين الأجانب. وشدد اختصاصيون وخبراء اقتصاد لـ «الدستور» على أن مجلس الأمة قد أدى في العام

داخل العدد



الزلة: سنجز 95% من الأولويات قبل فض دور الانعقاد

تفاصيل (ص08-09)

عبدالصمد لـ «الدستور»: ارتباك حكومي بشأن «الكويتية»

الموجودة في الحسابات الختامية. وأكد عبدالصمد أن مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ولسنوات عدة تتكدب الخسائر إلى أن تراكمت على المؤسسة وإقرار الحسابات الختامية يعني إبراء ذمة مجالس الإدارات المتعاقبة عليها وبالتالي تعويضهم عن هذه الخسائر.

تفاصيل (ص05)

وقال إن قضية عدم الموافقة على الحسابات الختامية لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية لسنوات عدة كان مبرراً لأنه كانت هناك مخالفات صريحة وجسيمة ومتكررة على مدى سنوات مبينا أن الميزانيات المستقلة وبحسب قانونها الذي ينص على أن بعض الهيئات المستقلة إذا تم إقرار الحساب الختامي لها فإن الحكومة يجب عليها أن تعوض الخسائر

قال رئيس لجنة الميزانيات والحسابات الختامية النائب عدنان عبدالصمد لـ «الدستور» إن هناك تلوؤاً واضطراباً حكومياً بشأن الكويتية ربما يعود السبب لأن هناك أطرافاً حكومية تدفع بتخصيص الكويتية والأخرى تعارض وجعلها كناقل وطني مبينا أن قانون التخصيص لا يتماشى مع الإجراءات التي تتخذ فهناك تناقض في هذا الشأن.